

No. 58044*

**Romania
and
Morocco**

Economic and Technical Cooperation Agreement between the Government of Romania and the Government of the Kingdom of Morocco. Bucharest, 11 October 1999

Entry into force: *10 April 2003 by notification, in accordance with article XV*

Authentic texts: *Arabic, French and Romanian*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Romania, 12 January 2024*

Note: *See also annex A, No. 58044.*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**Roumanie
et
Maroc**

Accord de coopération économique et technique entre le Gouvernement de la Roumanie et le Gouvernement du Royaume du Maroc. Bucarest, 11 octobre 1999

Entrée en vigueur : *10 avril 2003 par notification, conformément à l'article XV*

Textes authentiques : *arabe, français et roumain*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Roumanie, 12 janvier 2024*

Note : *Voir aussi annexe A, No. 58044.*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

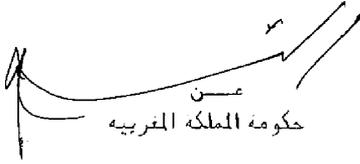
يمكن تعديل هذا الاتفاق باتفاق كتابي من الطرفين . وتدخل التعديلات حيز التنفيذ طبقا للمقتضات المشار إليها أعلاه .

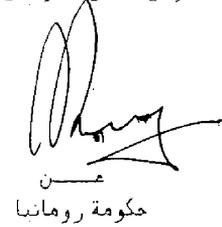
المادة السادسة عشرة :

بعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ ، يتم إلغاء اتفاق التعاون الاقتصادي والتقني الموقع ببوخارست بتاريخ 28 يونيو 1978 وكذا الاتفاق الاقتصادي للمدى الطويل المبرم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الاشتراكية الرومانية بتاريخ 25 شتنبر 1987 .

غير أن مقتضات هذين الاتفاقين تطبق ، حتى بعد إلغائهما ، على كل العقود أو السنوات المعرمة على أساس الاتفاقين المذكورين .

وحرر ببوخارست بتاريخ 11 أكتوبر 1999 في نظير أصليين باللغات العربية والرومانية والفرنسية . وللنصوص الثلاث نفس الحجية . وفي حالة اختلاف في التأويل يرجع النص الفرنسي .


عن
حكومة المملكة المغربية


عن
حكومة رومانيا

المادة العاشرة :

لن تطال مقتضيات هذا الاتفاق الحقوق والواجبات الناتجة عن الاتفاقيات المتعددة الاطراف التي يكون البلدان طرفا فيها .

المادة الحادية عشرة :

يتخذ الطرفان الاجراءات الضرورية الهادفة إلى ضمان حماية العلامات التجارية وحقوق المؤلف وحقوق أخرى ماثلة طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل في كل من البلدين وطبقا للاتفاقيات والاتفاقيات الدولية التي يعتبران طرفا فيها .

المادة الثانية عشرة :

لا تقلص مقتضيات هذا الاتفاق من حقوق أي طرف في اعتماد وتطبيق الاجراءات الضرورية لضمان حماية الصحة وحياة الانسان والحيوانات والنباتات وكذا لضمان حماية التراث الوطني في ميدان الفن والتاريخ والآثار .

المادة الثالثة عشرة :

يبرم هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ضمينا سنة من سنة ، ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر ، كتابة ، بنيته في الغائه ستة أشهر قبل انتهاء العمل به . ولن يخل هذا الالغاء بانهاء المشاريع التي هي في طور الانحار .

المادة الرابعة عشرة :

تتم دراسة كل نزاع بين الطرفين يمكن أن ينتج عن تأويل أو تطبيق هذا الاتفاق في إطار اللجنة المختلطة للتعاون الاقتصادي والتقني .

المادة الخامسة عشرة :

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بتاريخ التوصل بآخر الاشعارين الدالين على استكمال الطرفين للاجراءات المتطلبية لدخوله حيز التنفيذ طبقا للمصطرة المطبقة في كل من البلدين .

المادة السابعة :

تجتمع اللجنة المختلطة على المستوى الوزاري . ويتأسس كل وفد ، وزير الشؤون الخارجية أو ، في حالة تعذر ذلك ، عضو آخر من الحكومة .

يتفق الطرفان على انشاء لجنة لمتابعة توصيات اللجنة المختلطة ، وتجتمع لجنة المتابعة بين دورتين متتاليتين بهدف دراسة مدى تقدم التوصيات المعتمدة خلال دورات اللجنة المختلطة والاعداد لدورتها الموالية .

المادة الثامنة :

تجتمع اللجنة المختلطة ، طبقا لاتفاق الرئيسين ، في دورات عادية أو استثنائية . يمكن للجنة المختلطة ، بهدف القيام بمهامها وحسب الحاجيات ، خلق أجهزة عمل مؤقتة (لجن فرعية ، مجموعات عمل) .

تجتمع اللجنة المختلطة في دوراتها العادية ، مرة كل سنة ، بالتناوب ببرومانيا والمغرب .

يتم تحديد تاريخ دورة اللجنة المختلطة وجدول أعمالها باتفاق مشترك بين رئيسي الطرفين في اللجنة المختلطة .

يمكن توسيع المشاركة في دورات اللجنة المختلطة إلى ممثلي باقي وزارات وهيئات البلدين ، حسب الحاجيات وعلى أساس إتفاقات مشتركة وذلك وفقا لجدول الاعمال الذي يتم وضعه .

المادة التاسعة :

تعتمد اللجنة المختلطة ، في اطار الدورات وبتوافق بين الطرفين ، توصيات واقتراحات بهدف تسوية المشاكل في مجالات التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدين . تشكل هذه التوصيات والمقترحات موضوع محضر يتم توقيعه من قبل رئيسي اللجنة المختلطة .

عند ضرورة اعتماد اقتراحات وتوصيات بين الدورات العادية للجنة المختلطة ، يتم اعتماد هذه الاقتراحات والتوصيات بعد تأكيدها كتابة من قبل رئيسي اللجنة المختلطة .

- ب - تنظيم لقاءات بين مسؤولي مختلف القطاعات والمنعشين الاقتصاديين والعمالين الاقتصاديين للبلدين ،
- ج - انشاء شركات مختلطة خاصة بالانتاج والتسويق ووكالات تجارية ومراكز الخدمات والمساعدة التقنية واشكال أخرى من الأنشطة يتم الاتفاق عليها بين الهيئات الاقتصادية والمقاولات العمومية والخاصة بالبلدين .
- د - نقل التكنولوجيا والخبرة والوثائق والمنشورات والمعلومات التقنية وكذا تبادل الخبرات في ميدان تكوين مجموع العاملين مع احترام التنظيمات الدولية في مجال الملكية الفكرية .
- لاتعد أشكال التعاون هذه حصرية إذ يمكن كذلك للطرفين إبرام تسويات خاصة في مجالات التعاون الاقتصادي والتقني .

المادة الرابعة :

يتم تحديد شروط اجاز الاعمال وتقديم الخدمات الضرورية لتحقيق الاهداف التي ينص عليها التعاون الاقتصادي والتقني بواسطة عقود أو اتفاقيات تبرم بين الهيئات الاقتصادية والمقاولات العمومية والخاصة المعنية طبقا للتشريع المعمول به في البلدين .

المادة الخامسة :

يمكن للطرفين ، باتفاق مشترك ، السحب عن التمويل ومساهمات المنظمات الدولية أو الدول المهتمة بالمشاريع الناتجة عن هذا الاتفاق .

المادة السادسة :

- أ- يتفق الطرفان على انشاء لجنة حكومية مختلطة للتعاون الاقتصادي والتقني يشار إليها فيما بعد " باللجنة المختلطة " .
- ومن اختصاصات هذه اللجنة المختلطة ما يلي :
- تشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني والعلمي والثقافي في اطار مجموع الاتفاقات المبرمة بين البلدين ،
- تحديد الامكانيات الجديدة بهدف تنمية هذا التعاون ودراسة كل القضايا ذات الاهتمام المشترك ،
- تشجيع العلاقات بين الهيئات والمؤسسات الاقتصادية بالبلدين خاصة بواسطة تبادل المعلومات والوثائق .
- السهر على تطبيق الاتفاقات المبرمة بين الطرفين ودراسة المشاكل التي يمكن أن تنتج عنها .

[TEXT IN ARABIC – TEXTE EN ARABE]

اتفاق التعاون الإقتصادي والتقني
بين
حكومة رومانيا
وحكومة المملكة المغربية .

إن حكومة رومانيا و حكومة المملكة المغربية المشار إليهما فيما بعد ب" الطرفين
رغبة مدتهما في مواصلة وتنمية روابط الصداقة التي تجمع بين البلدين ،
واعتبارا منهما لمصلحتهما المشتركة في تشجيع تنميتها الاقتصادية والتقنية
على أساس احترام مبادئ المساواة في الحقوق والامتيازات المتبادلة ،
واقترانها منهما بأن طاقات البلدين الإقتصادية تقدم امكانيات واسعة لتنمية
وتنوع تعاونهما الإقتصادي والتقني ،

اتفقتا على مايلي :

المادة الأولى :

ستخذ الطرفان ، طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها في كلا البلدين ،
الاجراءات الضرورية التي من شأنها تشجيع التنمية المتواصلة والمتنوعة للتعاون الإقتصادي
والنقسي .

المادة الثانية :

يشجع الطرفان الاشخاص الذاتيين والمعنويين (المشار إليهم بالعاملين
الاقتصاديين) ، طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها في كلا البلدين ، لربط علاقات
فما بينهم للقيام بأشطة التعاون الإقتصادي والتقني .

المادة الثالثة :

يلتزم الطرفان بدراسة كل الاجراءات بهدف تنمية وتعزيز وتدعيم التعاون خاصة
بواسطة :

أ - الانجاز المشترك للمشاريع ذات الطابع الإقتصادي والتقني بين الهيئات
والمؤسسات والمقاومات العمومية والخاصة بالبلدين ،

[TEXT IN FRENCH – TEXTE EN FRANÇAIS]

A C C O R D
DE COOPERATION ECONOMIQUE ET TECHNIQUE
ENTRE
LE GOUVERNEMENT DE LA ROUMANIE
ET
LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DU MAROC

Le Gouvernement de la Roumanie et le Gouvernement du Royaume du Maroc, ci-après dénommés les “Parties”;

Animés par le désir de poursuivre et développer les liens d’amitié existant entre les deux pays;

Considérant leur intérêt commun à promouvoir leur développement économique et technique sur la base du respect des principes de l’égalité en droit et des avantages mutuels;

Persuadés que les potentialités économiques des deux pays offrent de larges possibilités pour le développement et la diversification de leur coopération économique et technique,

Sont convenus de ce qui suit:

ARTICLE I

Les Parties, en conformité avec les lois et les règlements en vigueur dans leurs pays respectifs, prendront les mesures nécessaires de nature à encourager et à promouvoir le développement continu et diversifié de la coopération économique et technique.

ARTICLE II

Les Parties encourageront les personnes physiques et morales (dénommées, ci-après, opérateurs économiques) en conformité avec les lois et les règlements en vigueur dans chacun des deux pays, à entrer en relations pour réaliser des opérations de coopération économique et technique.

ARTICLE III

Les Parties s'engagent à étudier toutes les mesures en vue de développer, d'accroître et de renforcer la coopération notamment par:

- a) La réalisation en commun de projets à caractère économique et technique entre les organismes, les institutions et les entreprises publics et privés des deux pays;
- b) L'organisation de rencontres entre les responsables de différents secteurs, promoteurs et opérateurs économiques des deux pays;
- c) La constitution de sociétés mixtes, de production et de commercialisation, d'agences commerciales, de centres de services et d'assistance technique et d'autres formes d'actions qui seront convenues entre les organismes économiques, entreprises publics et privés des deux pays;
- d) Le transfert de technologies, de savoir faire, de documentations, de publications, d'informations techniques, ainsi que l'échange d'expériences, dans le domaine de la formation du personnel en respectant les réglementations internationales en matière de propriété intellectuelle.

Ces formes de coopération ne sont pas limitatives, les Parties pourront, aussi conclure, des arrangements spécifiques dans les domaines particuliers de coopération économique et technique.

ARTICLE IV

Les conditions de fourniture des équipements, d'exécution des travaux et de prestation des services nécessaires à la réalisation des objectifs visés par la coopération économique et technique seront convenues et établies par des contrats ou conventions à conclure entre les organismes économiques et les entreprises publics et privés concernés, conformément à la législation en vigueur des deux pays.

ARTICLE V

Les Parties pourront d'un commun accord rechercher le financement et les participations d'organisations internationales ou de pays intéressés par les projets découlant du présent Accord.

ARTICLE VI

Les deux Parties ont convenu d'instituer une Commission Mixte Intergouvernementale de Coopération Economique et Technique intitulée ci-après "La Commission Mixte".

Les attributions de cette Commission Mixte sont:

-promouvoir la coopération économique, commerciale, technique, scientifique et culturelle dans le cadre de l'ensemble des accords conclus entre les deux pays;

-identifier les nouvelles possibilités en vue de développer cette coopération et examiner toute question d'intérêt mutuel;

-encourager les relations entre les organismes et établissements économiques des deux pays, notamment par l'échange d'informations et de documentations;

-veiller à l'application des accords conclus entre les deux Parties et examiner les problèmes qui peuvent en découler.

ARTICLE VII

La Commission Mixte se réunira à un niveau ministériel. Chacune des deux délégations sera présidée par le Ministre des Affaires Etrangères, ou en cas d'empêchement par un autre membre du Gouvernement.

Les deux Parties conviennent d'instituer un Comité de suivi des recommandations de la Commission Mixte qui se réunira entre deux sessions successives en vue d'examiner l'état d'avancement des recommandations adoptées lors des sessions de la Commission Mixte et de préparer la prochaine session.

ARTICLE VIII

La Commission Mixte, conformément à l'accord des deux présidents, se réunira en sessions ordinaires ou extraordinaires.

Dans le but d'accomplir ses tâches et selon les besoins, la Commission Mixte pourra créer des organes de travail temporaires (sous-commissions, groupes de travail).

Les sessions ordinaires de la Commission Mixte se réuniront une fois par an, alternativement en Roumanie et au Maroc.

La date de la session de la Commission Mixte et son ordre du jour seront fixés d'un commun accord entre les présidents des deux Parties de la Commission Mixte.

Selon les besoins et sur la base d'accords réciproques la participation aux sessions de la Commission Mixte peut être élargie aux représentants d'autres ministères et organismes des deux pays, et ce en fonction de l'ordre du jour établi.

ARTICLE IX

Dans le cadre des sessions, la Commission Mixte avec l'accord des deux parties, adopte des recommandations et des propositions pour résoudre les problèmes dans les domaines de la coopération économique et technique entre les deux pays.

Ces recommandations et propositions feront l'objet d'un procès-verbal qui sera signé par les deux présidents de la Commission Mixte.

En cas de nécessité d'adoption de propositions et recommandations entre les sessions ordinaires de la Commission Mixte, ces propositions et recommandations seront adoptées après leur confirmation, par écrit, par les deux présidents de la Commission.

ARTICLE X

Les droits et les obligations issus des Conventions multilatérales dont les deux pays font respectivement partie ne seront pas affectés par les dispositions du présent Accord.

ARTICLE XI

Les Parties prendront les mesures nécessaires destinées à assurer la protection des marques commerciales, des droits d'auteur et d'autres droits similaires, conformément aux lois et réglementations en vigueur dans chacun des deux pays, ainsi qu'aux Accords et Conventions Internationaux auxquels elles sont parties prenantes.

ARTICLE XII

Les dispositions de cet Accord ne limiteront pas les droits de chaque Partie d'adopter et d'appliquer les mesures nécessaires pour assurer la protection de la santé, de la vie des hommes, des animaux et des plantes, ainsi que du patrimoine national, artistique, historique et archéologique.

ARTICLE XIII

Le présent Accord est conclu pour une durée de 5 ans renouvelable par tacite reconduction pour des périodes successives d'un an, à moins que l'une des deux Parties ne notifie, par écrit, son intention de le dénoncer, six mois avant son expiration. Cette dénonciation ne portera pas atteinte à l'accomplissement des projets en cours d'exécution.

ARTICLE XIV

Tout litige qui naîtrait de l'interprétation, ou de l'application du présent Accord entre les deux Parties sera examiné dans le cadre de la Commission Mixte de Coopération Economique et Technique.

ARTICLE XV

Le présent Accord entrera en vigueur à la date de la réception de la dernière notification constatant l'accomplissement par les deux Parties des formalités requises pour son entrée en vigueur conformément aux procédures applicables dans chacun des deux pays.

L'Accord peut être modifié par le consentement écrit des deux Parties. Les modifications entreront en vigueur conformément aux dispositions ci-dessus mentionnées.

ARTICLE XVI

A l'entrée en vigueur du présent Accord, l'Accord de coopération économique et technique, signé le 28 juin 1978 à Bucarest, ainsi que l'Accord à long terme de coopération économique et technique entre le Gouvernement de la République Socialiste de Roumanie et le Gouvernement du Royaume du Maroc, signé le 25 septembre 1987 à Rabat seront abrogés.

Toutefois, les dispositions de ces deux Accords continueront à être appliquées après leur abrogation à tous les contrats ou arrangements conclus sur la base de ces Accords.

Fait à Bucarest, le 11 octobre 1999,

en deux exemplaires originaux, chacun en langue Roumaine, Arabe et Française, les trois textes faisant également foi; en cas de divergence d'interprétation le texte français prévaudra.

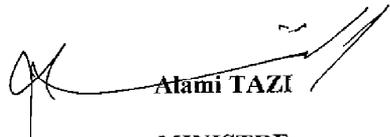
**POUR LE GOUVERNEMENT
DE LA
ROUMANIE**



Radu BERCEANU

**MINISTRE
DE L'INDUSTRIE ET
DU COMMERCE**

**POUR LE GOUVERNEMENT
DU
ROYAUME DU MAROC**



Atami TAZI

**MINISTRE
DU COMMERCE, DE L'INDUSTRIE
ET DE L'ARTISANAT**

[TEXT IN ROMANIAN – TEXTE EN ROUMAIN]

A C O R D
DE
COOPERARE ECONOMICA SI TEHNICA
INTRE
GUVERNUL ROMÂNIEI SI GUVERNUL REGATULUI MAROC

Guvernul României si Guvernul Regatului Maroc, denumite în continuare “Părți”,

Animate de dorinta de a continua si dezvolta legăturile de prietenie existente între cele două țări,

Având în vedere interesul comun de a promova dezvoltarea economică si tehnică pe baza respectului principiilor egalității în drepturi si ale avantajului reciproc,

Convinsc că potentialul economic al celor două țări oferă largi posibilități pentru dezvoltarea si diversificarea cooperării economice si tehnice,

Au convenit următoarele:

ARTICOLUL I

Părțile, în conformitate cu legile si reglementările în vigoare din țările lor, vor lua măsurile necesare de natură să încurajeze si să promoveze dezvoltarea continuă si diversificată a cooperării economice si tehnice.

ARTICOLUL II

Părțile vor încuraja persoanele fizice și juridice (denumite în continuare, operatori economici) în conformitate cu legile și reglementările în vigoare în fiecare din cele două țări, să intre în relații pentru a realiza operațiuni de cooperare economică și tehnică.

ARTICOLUL III

Părțile se angajează să studieze toate măsurile în vederea dezvoltării, creșterii și întăririi cooperării în special prin:

- a) Realizarea în comun de obiective cu caracter economic și tehnic între organisme, instituții și societăți publice și private din cele două țări.
- b) Organizarea de întâlniri între responsabili diferitelor sectoare, întreprinzători și operatori economici din cele două țări.
- c) Constituirea de societăți mixte de producție și comercializare, de agenții comerciale, centre de service și asistență tehnică și de alte forme de acțiuni care vor fi convenite între organismele economice, societățile publice și private din cele două țări.
- d) Transferul de tehnologii, know-how, documentații, publicații, informații tehnice precum și schimbul de experiență în domeniul formării de personal, respectând reglementările internaționale în materie de proprietate intelectuală.

Aceste forme de cooperare nu sunt limitate, Părțile vor putea, de asemenea, să încheie aranjamente specifice în domenii specifice de cooperare economică și tehnică.

ARTICOLUL IV

Condițiile de livrare a echipamentelor, de executare a lucrărilor și de prestare a serviciilor necesare realizării obiectivelor de cooperare economică și tehnică vor fi convenite și stabilite prin contracte sau convenții ce urmează a se încheia între organismele economice și întreprinderile publice și private în cauză, conform legislației în vigoare din cele două țări.

ARTICOLUL V

Pățile vor putea, de comun acord, să caute finanțare și participări ale organismelor internaționale sau a unor țări interesate pentru proiectele care decurg din prezentul Acord.

ARTICOLUL VI

Cele două părți au convenit să instituie o Comisie Mixtă Interguvernamentală de Cooperare Economică și Tehnică, denumită în continuare "Comisia Mixtă".

Atribuțiile acestei Comisii Mixte sunt:

-promovarea cooperării economice, comerciale, tehnice, științifice și culturale în cadrul ansamblului de acorduri încheiate între cele două țări;
-identificarea de noi posibilități în vederea dezvoltării acestei cooperări și analizarea oricărei probleme de interes reciproc;

-încurajarea relațiilor dintre organisme și societăți economice din cele două țări, mai ales prin schimb de informații și documentații;

-urmărirea aplicării acordurilor încheiate între cele două părți și analizarea problemelor care pot decurge din acestea.

ARTICOLUL VII

Comisia Mixtă se va întruni la nivel ministerial. Fiecare din cele două delegații va fi condusă de Ministrul Afacerilor Externe sau, în caz de imposibilitate, de către un alt membru al Guvernului.

Cele două Părți convin să înființeze un Comitet de Urmărire a recomandărilor Comisiei Mixte, care se va întruni între două sesiuni succesive, pentru analizarea stadiului realizării recomandărilor adoptate în cadrul sesiunilor Comisiei Mixte și de a pregăti următoarea sesiune a acesteia.

ARTICOLUL VIII

Comisia Mixtă, în conformitate cu acordul celor doi președinți, se va întruni în sesiuni ordinare sau extraordinare.

În scopul îndeplinirii sarcinilor sale și în funcție de necesități, Comisia Mixtă va putea crea organe temporare de lucru (subcomisii, grupe de lucru).

Sesiunile ordinare ale Comisiei Mixte vor avea loc o dată pe an, alternativ în România și Maroc.

Data sesiunii Comisiei Mixte și ordinea de zi vor fi stabilite de comun acord de președinții celor două Părți în Comisia Mixtă.

În funcție de necesități și de comun acord, participarea la sesiunile Comisiei Mixte poate fi extinsă prin reprezentanții altor ministere și organisme din cele două țări, și aceasta în funcție de ordinea de zi stabilită.

ARTICOLUL IX

În cadrul sesiunilor, Comisia Mixtă, cu acordul celor două Părți, adoptă recomandări și propuneri pentru soluționarea problemelor din domeniile cooperării economice și tehnice între cele două țări.

Aceste recomandări și propuneri vor face obiectul unui proces verbal care va fi semnat de cei doi președinți ai Comisiei Mixte.

În cazul în care este necesară adoptarea unor propuneri și recomandări între sesiunile ordinare ale Comisiei Mixte, acestea vor fi adoptate după confirmarea lor, în scris, de către cei doi președinți ai Comisiei.

ARTICOLUL X

Drepturile și obligațiile ce decurg din convențiile multilaterale la care cele două țări sunt parte nu vor fi afectate de dispozițiile prezentului Acord.

ARTICOLUL XI

Pățile vor lua măsurile necesare destinate să asigure protecția mărcilor comerciale, drepturilor de autor și altor drepturi similare, conform legilor și reglementărilor în vigoare în fiecare din cele două țări precum și Acordurilor și Convențiilor Internaționale la care ele sunt parte.

ARTICOLUL XII

Dispozițiile prezentului Acord nu vor limita drepturile fiecărei Părți de a adopta și aplica măsurile necesare pentru a asigura protecția sănătății, vieții oamenilor, animalelor și plantelor, precum și patrimoniul național, artistic, istoric și arheologic.

ARTICOLUL XIII

Prezentul Acord este încheiat pentru o perioadă de 5 ani, cu posibilitatea prelungirii prin tăciă reconducțiune pe perioade succesive de un an, dacă nici una din cele două Părți nu notifică, în scris, intenția sa de a-l denunța, cu șase luni înainte de expirarea sa. Această denunțare nu va afecta îndeplinirea obiectivelor în curs de execuție.

ARTICOLUL XIV

Orice litigiu ce s-ar naște din interpretarea sau aplicarea prezentului Acord între cele două Părți va fi examinat în cadrul Comisiei Mixte de Cooperare Economică și Tehnică.

ARTICOLUL XV

Prezentul Acord va intra în vigoare la data primirii ultimei notificări constatând îndeplinirea de către cele două Părți a formalităților cerute pentru intrarea sa în vigoare, conform procedurilor aplicabile în fiecare din cele două țări.

Acordul poate fi modificat prin consimțământul scris al celor două Părți. Modificările vor intra în vigoare conform dispozițiilor mai sus menționate.

ARTICOLUL XVI

La intrarea în vigoare a prezentului Acord, Acordul de cooperare economică și tehnică, semnat la 28 iunie 1978, la București, precum și Acordul pe termen lung de cooperare economică și tehnică între Guvernul Republicii Socialiste România și Guvernul Regatului Maroc, semnat la 25 septembrie 1987, la Rabat, vor fi abrogate.

Totusi, dispozițiunile acestor două Acorduri vor continua să fie aplicate după abrogarea lor, tuturor contractelor sau aranjamentelor încheiate pe baza acestor Acorduri.

Incheiat la Bucuresti, la 11 octombrie 1999,

în două exemplare originale, fiecare în limba, română, arabă și franceză, cele trei texte având aceeași valabilitate; în caz de divergență de interpretare, textul în limba franceză va prevala.

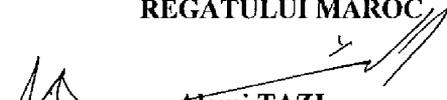
PENTRU GUVERNUL

ROMANIEI


Radu BERCEANU
MINISTRUL INDUSTRIEI
ȘI COMERTULUI

PENTRU GUVERNUL

REGATULUI MAROC


Alami TAZI
MINISTRUL COMERTULUI,
INDUSTRIEI ȘI ARTIZANATULUI